معطيات الفقر واحتياجات الأمن في تجمعات الهجرة واللجوء

Poverty data and security needs in migration and refuge gatherings

سليم حميداني

مخبر الدراسات القانونية البيئية، جامعة قالمة، hamidani.salim@univ-guelma.dz

مريم فلكاوي

مخبر الدراسات القانونية البيئية، جامعة قالم felkaoui.meryem@univ-guelma.dz

تاريخ الإرسال: 2021/03/15 **تاريخ القبول:** 2021/05/01 **تاريخ النشر:** 2021/07/10

ملخص

تقع الهجرة واللجوء ضمن الاهتمامات الإنسانية التي يجري طرحها عالميا، وتساهم أطر التكنولوجيا في نقل معاناة ملايين المهاجرين واللاجئين، خاصة ما تعلق منها بظاهرة الفقر التي تقتضي توصيفا، وبحثا في التجليات والارتباطات بحالة نقص الأمن، وعلى هذا النحو تطرح هذه الورقة إشكالية التعثر الحاصل في المعالجة الإنسانية للظاهرة، والعجز الدولي عن إدراك التهديدات المرتبطة بالإفقار المطلق للمهاجرين واللاجئين، وتضع فرضية تتضمن العلائقية بين الإهمال الرسمي لمعاناة هؤلاء، وزيادة تكاليف تحقيق الأمن خاصة المجتمعي في البلدان المستقبلة، وتم التوصل إلى جملة من النتائج أهمها: ضرورة المراجعة الشاملة لسياسات الهجرة على نحو شفاف وغير تميزي، والمعالجة الاستباقية للظاهرة بالإشراف على مساعدات تصل إلى مستحقيها في البلدان المرسلة لآلاف المهاجرين واللاجئين، وانجاح جهود بناء السلام في مناطق النزاع، وإنجاح جهود التحول الديمقراطي والتنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: *الهجرة؛ اللجوء؛ الأمن الانساني؛ الفقر؛ المساعدات الدولية.*

Abstract:

This paper deals with the treatment of the migration and refuge dilemma in terms of poverty levels, and proposes a hypothesis that includes the relationship between official neglect of the suffering of migrants and refugees and the increase in the costs of achieving societal security in the receiving countries. The most important conclusions of this paper which is the need to conduct a comprehensive review of immigration policies in a transparent and non-discriminatory manner, and proactively address this phenomenon. The most important of which is the need for a comprehensive review of immigration policies in a transparent and non-discriminatory manner, and the proactive treatment of the phenomenon.

Keywords: *Immigration; refuge; Human security; Poverty; International aid.*

* **المؤلف المرسل: سليم حميداني،** hamidani.salim@univ-guelma.dz

مقدمة:

يشهد العالم زيادة لأعداد المهاجرين واللاجئين على نحو غير مسيطر عليه، وبعجز شديد عن تغطية الاحتياجات الإنسانية لهم، بالموازاة مع تحديات بشأن النجاح في الحفاظ على أبعاد الأمن المختلفة المقترنة بوظيفة الدولة في تحقيق الاستقرار والكفاية، والقدرة على منع كل تهديد للاستقرار ، وعلى هذا النحو تزداد إدراكات التهديد بتزايد مستويات الفقر في تجمعات الهجرة واللجوء، أين يكوّن الوافدون كيانات تقتضي تموينا مستمرا، وتأمينا دائما، يزيد من ثقله وأولويته، ضغوط المتطلبات الإنسانية، وتوجهات الرأي العام المتعاطفة مع هؤلاء الوافدين بطريقة غير شرعية في الغالب.

تهدف عملية الربط بين الهجرة واللجوء من جهة، وحالة الفقر من جهة ثانية، إلى الوقوف على انعكاسات تلك العلاقة على الجانب الأمني في البلدان المستقبلة لموجات هجرة ولجوء لا تتوقف، وخطورة توظيفات مأساوية الوضع في الإضرار بحالة الاستقرار والرفاه، وكذا التماسك المجتمعي في تلك الدول، دون إهمال ما يقع على هؤلاء الوافدين أنفسهم من استغلال وإساءة معاملة، مقترنة بعجزهم المالي وفقرهم الشديد.

تطرح هذه الورقة إشكالية فحواها التساؤل التالي:

كيف يساهم الفقر ضمن تجمعات الهجرة واللجوء، في تعظيم مستويات التهديد لأمن الدول المستضيفة وقاطني تلك التجمعات أنفسهم؟

للتعامل مع هذه الإشكالية، يتم الاعتماد على الفرضية التالية:

تعمل الدول المستضيفة على التقليل من جاذبية خيار الهجرة واللجوء، عبر عدم المضي في تحسين أوضاع تجمعات المهاجرين واللاجئين المنزلقة إلى الفقر أكثر، والتعويل على المعالجة الأمنية للمخرجات السلبية لتلك التجمعات.

تقيم هذه الفرضية العلاقة بين تراجع الاعتبارات الإنسانية إزاء التبريرات الأمنية، والمطالب المتزايدة بالحد من استقبال الأجانب خاصة المختلفين ثقافيا، وتقديم رسالة بشأن الفقر الذي ينتظر الواصلين، ضمن صور نمطية جاهزة للمعاناة والإهمال الرسمي.

تستند هذه الدراسة إلى المستوى الاستكشافي والوصفي لحالة الفقر في تجمعات الهجرة واللجوء، والوقوف على الأثار الأمنية لذلك الارتباط، وهو ما يعطي ملاءمة لتوظيف منهج دراسة الحالة التفسيرية الذي ينتقل من مرحلة وصف الظاهرة وتحديد الخصائص، إلى تحديد العلاقات والارتباطات بين الأسباب والنتائج، والتي هنا ممثلة في ثنائية الفقر وتراجع الأمن، وذلك عبر الربط بمجال النشاط الذي هو تجمعات الهجرة واللجوء.

1. تجليات ظاهرة الفقر في تجمعات الهجرة واللجوء

اضطرت الظروف ملايين الأفراد إلى مغادرة أماكن اقامتهم، سعيا نحو أمان مفقود ، أو رغبة في حياة أفضل، غير أنّ هذا الانتقال قد لا ينته بالضرورة إلى تطابق بين الواقع والتطلعات، وكذا البناءات الذهنية التي جرى الركون إليها في قرار المغادرة، حيث يتحول هؤلاء إلى أوضاع متردية ، وفي كثير من الحالات يصبحون ضحايا الفقر المدقع، والحاجة الشديدة، وتبرز جملة من التجليات لذلك الواقع، تكون أكثر وضوحا في تجمعات الهجرة

واللجوء، حيث ضعف البنى التحتية، وعدم كفاية الموارد وأشكال الإغاثة الإنسانية، وظروف التكفل في جوانب الإعاشة والصحة والتعليم والشغل، والأمن كمطلب جوهري.

أ. ظاهرة الإفقار المطلق لقاطني تجمعات الهجرة واللجوء

يعاني المهاجرون واللاجئون تراجعا في مستويات المعيشة، والإحالة على الفقر في مستوياته القصوى، ضمن عملية الإفقار المطلقThe absolute impoverishment، وهذه العملية التي تكون غير مقصودة في الغالب، وناتجة عن الإهمال الرسمي والتراخي الانساني؛ يزداد تأثيرها لتشمل شرائح أوسع، وتضغط على المعنيين بها، عبر إدخالهم في مسار من التنازلات والتخلي في الانفاق، وتخرجهم المناطق الحضرية إلى ضواحي المدن، وفي المناطق المهمشة، حيث يحتشد هؤلاء الفقراء ضمن ما يعرف بالأحياء المتخلفة التي تعرف بـ Slum، وهي تلك مناطق عمرانية محاذية للمدن، لم يشملها التخطيط، أو أسيئ تخطيطها، وتضم في الغالب مجموعة من المساكن التالفة والمستهلكة غير الصحية، التي تنقصها الظروف والوسائل المعيشية اللازمة، وتؤلف بعد تكوينها حزاما يحيط بالمدن، على غرار ما يعرف بمدن الصفيح والأحياء القصديرية ذات المستويات الاقتصادية المنخفضة والقيم المرفوضة اجتماعيا.(طويل 2014، ص.ص.11-23)

منح تصاعد أزمة الهجرة غير الشرعية في السنوات الأخيرة، والضغوطات التي واجهتها دول الصد الأولى للمهاجرين في جنوب أوروبا وفي مقدمتها إيطاليا، منظورا جديد لفكرة الإفقار المطلق للمهاجرين، والتي تعود بالظاهرة إلى منشئها في دول الارسال، وذلك بالاعتراف بأنّ الدول الأوروبية وفي مقدمتها فرنسا مسؤولة عن هذا الوضع، وكان أول من صرّح بهذه الحقيقة مسؤولو اليمين المتطرف الذين وصلوا إلى الحكم بإيطاليا في جوان 2018، حيث اتهم نائب رئيس الحكومة الإيطالية لويجي دي مايو *Luigi Di* Maio فرنسا بإفقار أفريقيا، وتصعيد أزمة المهاجرين، كما طالب الاتحاد الأوروبي بفرض عقوبات على الدول التي تقف وراء مأساة المهاجرين في البحر المتوسط بدءا بفرنسا، وقال في هذا الإطار:

"إذا كان هناك اليوم أفراد يرحلون؛ فلأنّ بعض الدول الأوروبية في طليعتها فرنسا لم تكف عن استعمار عشرات الدول الأفريقية... إن فرنسا هي واحدة من هذه الدول التي تمنع التطور وتساهم في رحيل اللاجئين، لأنها تطبع عملات 14 دولة إفريقية، وتمول بذلك الدين العام الفرنسي...لو لم يكن لفرنسا مستعمرات أفريقية لأن هذه هي التسمية الصحيحة، لكانت الدولة الاقتصادية الـ15 في العالم، في حين أنها بين الأوائل بفضل ما تفعله في أفريقيا...وإذا أرادت أوروبا اليوم أن تتحلى ببعض الشجاعة، فعليها أن تتخذ قرار العمل على إزالة الاستعمار في أفريقيا". (http://bit.ly/3q3JFe9)

يعزّز هذا الاعتراف حقيقة التنصّل الدولي من المسؤولية عن الوضع المتردي لاقتصاديات الدول المرسلة لألاف المهاجرين واللاجئين، وكيف أنّ استراتيجية الإفقار المطلق حاضرة ضمن علاقات اقتصادية غير عادلة، وحيث أنّه كان من المفروض أن تقدّم الدول المتقدمة مساعدات تسمح بالتعافي الاقتصادي للدول المتخلفة، وتمكّنها من انجاز بنية اقتصادية صلبة تمتص القوة العاملة الشبانية، وتوفر مداخيل تغطي الاحتياجات الوطنية، فإنّه على النقيض من ذلك تتصرف الدول المتقدمة وفق استراتيجية للاستنزاف الاقتصادي لموارد الدول المتخلفة، وتحول دون إحداث إصلاح سياسي عميق، يتيح للأفراد فرص العمل والرعاية الصحية والتعليم الجيد، والأمن الغذائي قبل كل ذلك، وينتقل هذا النمط من الإفقار إلى عدم مراعاة

ظروف المهاجرين واللاجئين، واستنزاف مواردهم في النقل والغرامات، وحرمانهم من التعويض العادل والمنح الكافية، بما يدفع إلى الاعتقاد بوجود نوايا في جعل الهجرة سبيلا غير مغر للأفراد، ومنع التحاق آخرين والاستفادة من مزايا مجتمعات الرفاه الغربي، ويجري المضي في هذا الاتجاه من أحزاب اليمين التي توصف بأنها أحزاب ضد الهجرة، إذ يتم تصوير المهاجرين على أنهم: تهديد للهوية الإثنو-وطنية؛ سبب للبطالة والجريمة وانعدام الأمن الاجتماعي؛ مستغلون بسوء لما توفره دولة الرفاهية. (مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات 2020، ص.11)

ب. ظاهرة تأنيث الفقر في أوساط المهاجرين واللاجئين

تبرز ظاهرة تأنيث الفقر Feminization of Poverty في أوساط المهاجرين واللاجئين، كظاهرة ترتبط بمفهوم تأنيث الهجرة، حين تقدم النساء على اتخاذ قرار الهجرة، والاعتماد على أنفسهن في التعامل مع تبعات هذا القرار ، سواء بغياب المعيل أو فقدانه، أو التفكك الأسري، أو الحاجة إلى دخل إضافي لتغطية الحد الأدنى للعيش بعد الهجرة، وأمام شح الموارد وتعسر الانفاق وتغطية الاحتياجات الأساسية لأسرهن، يضطررن إلى دخول سوق العمل دون حماية أو تأمين في الغالب، وبأجور غير عادلة، وأحيانا بنمط عمل أقرب إلى السخرة (Nikolic-Ristanovic.2002, p.124)، ومثلما يظهر ذلك في مناطق عدم الاستقرار، فإنه يكون أكثر حضورا في تجمعات الهجرة واللجوء، حيث أنّه مثلا وبسبب مقتل الآلاف من الشباب في النزاع الأهلي السوري، غادرت كثير من الأسر مقر إقامتها ناجية بحياتها، دون أي موارد مالية، تاركة بيوتها وأملاكها التي تعرّضت للتخريب والنهب، ولم تكن هناك فرصة للعودة مع تغير التركيبة السكانية، وتزايد حدة العداءات والفرز الطائفي، وباستقرار آلاف من اللاجئين في دول الجوار وعبر العالم، اتضح حجم المأساة التي يواجهها هؤلاء، وكيف اضطرت الظروف النساء لإعالة أنفسهن وأسرهن، ففي مخيم الزعتري مثلا أوضح تقرير صادر عن مؤسسة التدريب الأوروبية أنّ واحدة من كل ثلاثة أسر، تتولى رعايتها المرأة السورية(مؤسسة التدريب الأوروبية 2017، ص ص.16-17)، فيما تواجه نساء أخريات معاناة الفقر بسبب سوء التغذية وظروف المناخ القاسية، وبسبب ضعف الموارد المالية للأسر يصعب التكفل بالحالات المرضية، فيما تموت كثيرات تحت تأثير تعقيدات الحمل والولادة، فيما تكون أخريات ضحايا للاتجار بالجنس، وشبكات الاجرام التي تستغل حالة الفاقة والعوز وسط تجمعات الهجرة واللجوء.

يساهم تأنيث الفقر في ارباك النمط الأسري الطبيعي، وإلى زيادة معدلات الإجرام وانحراف الأحداث، كما يشكّل مبررا لانهيار السلطة الأبوية، وعدم القدرة على استرجاع النساء لمكانتهن سواء في الأسرة أو التعليم، أو نواحي المجتمع الأخرى، ويمكن أن يجري توارث هذا التأنيث على حساب الاحتياجات الطبيعية للنساء، مع تعسف شديد في اهدار قيم الكرامة والمساواة، والحق في الاختيار، وهو وضع يصعب تصحيحه مستقبلا، وينشئ قدرا من المكبوتات التي يكون لها أثر سلبي على المجتمع، حتى ولو جرى تسوية أوضاع هؤلاء، وعودة المهاجرين واللاجئين إلى مقار إقامتهم الأصلية.

ج. المهاجرون واللاجئون الفقراء في مواجهة الإهمال الصحي

إنّ عدم كفاية المسكن والغذاء، وعدم سلامة المياه، والمرافق الصحية السيئة، وظروف العمل الخطرة وعدم الحصول على رعاية صحية أو انعدامها، تسهم كلها في اعتلال الصحة التي تشكل أحد الكوابح الأساسية للفقر، وهناك التعقيدات الناجمة عن تفشي أمراض في المخيمات ومناطق الإيواء والتجمع للمهاجرين

لا يتم تشخيصها أو علاجها في الوقت المناسب وبالشكل الفعال، وتكون النتيجة النمطية لذلك هي ظهور حلقة مفرغة تتألف من اعتلال الصحة وهبوط القدرة على العمل وانخفاض الإنتاجية وانخفاض العمر المتوقع(سومافيا 2003، ص.34)، ويمكن التدليل على هذه الحقيقة من خلال متابعة عديد الأمراض والأوبئة مثل السل والملاريا والإيبولا وكذا الإيدز، وذلك في مخيمات الأفارقة في منطقة البحيرات الكبرى وغرب إفريقيا، كما أنّ مخيمات اللاجئين وبسبب ضعف تموينها بالمواد الغذائية، وعدم قدرة قاطنيها على سد احتياجاتهم، تكون مكانا لانتشار جملة من الأمراض، فقد أعلنت شبكة معلومات الأمن الغذائي العالمي (FSIN) وفي تقرير صدر في 03 أفريل2018، بعنوان "الأزمات الغذائية العالمية": أنّ معدل انتشار فقر الدم (الأنيميا) بين النساء والأطفال في مخيم الزعتري تجاوز الـ 40%، وأنّ 53% من اللاجئين السوريين في الأردن يعيشون ضمن وتحت خط الفقر الغذائي، مقارنة بعام 2016، الذي لم تتجاوز فيه النسبة 19 % أي بزيادة تقارب الثلاثة أضعاف (http://bit.ly/35kPD2g).

في جانب آخر؛ اتضح أنّ اكتظاظ المخيمات في بيئة لا تحظى غالبا بالقدر الكافي من النظافة، يرفع مستويات العدوى ، حيث هذه البيئة هي نفسها التي تجعل الأمراض شائعة، وتزداد وطأتها إلى الشكل الوبائي، وفي ظل ظروف الفقر، وزيادة مدة إقامة اللاجئين في البلدان المضيفة؛ يصبحون عرضة لخطر الإصابة بأمراض الجهاز الهضمي، وأمراض القلب والأوعية الدموية والسكتة الدماغية، والسرطان والسكري، كما يواجه هؤلاء معدلات عالية من الاكتئاب والقلق والانتحار، خاصة وأنه تحت ضغوط الفقر والحاجة والإقامة المحددة، وصعوبة التنقل أبعد من محل إقامتهم، فإنه من المرجح أن يغيّر المهاجرون واللاجئون أسلوب حياتهم، ويصبح نشاطهم البدني أقل، ويستهلكون غذاء أقل صحية، بما يجعلهم عرضة للأمراض المزمنة.(http://bit.ly/3s8ZySw)

كشفت جائحة كورونا مأساوية الوضع الذي يعيشه المهاجرون في أوروبا ومناطق أخرى من العالم، فالعمال الأجانب في الخليج مثلا؛ يتواجدون بالفعل في موقف سيء بموجب نظام إدارة العمل، الذي يمنح أصحاب العمل سلطات واسعة على العمال المهاجرين، ويؤدي إلى إساءة معاملتهم واستغلالهم، تستضيف الدول الخليجية الست (السعودية، الإمارات، سلطنة عمان، قطر، الكويت، البحرين) عمالا مهاجرين يقدر عددهم بنحو 23 مليون عامل، يمثلون أكثر من 10% من جميع المهاجرين على مستوى العالم، يعاني قسم كبير منهم من عدم القدرة على الموازنة بين مداخيلهم وما يضطرون لإنفاقه لأجل العيش أو مساعدة أسرهم بما يرسلونه من أموال، وخلال أزمة كورونا لم يحصل كثير من العمال الأجانب في تلك الدول على رواتبهم أو تأخر دفعها، فيما خسر الآلاف وظائفهم (https://bit.ly/3ntS9ts).

يضاف إلى ما سبق؛ مشاكل تتعلق بأماكن السكن المكتظة، و نقص المعلومات، فيما يعاني آلاف من العجز عن المغادرة بسبب ظروف الاغلاق التي جعلتهم عالقين، وقد استنفدوا مدخراتهم، ومعها القدرة على تأمين السكن والعلاج وحتى الاعاشة اليومية، ويتردد كثير منهم في القيام بالاحتجاج أو المقاضاة، وذلك خوفا من إجراءات عقابية انتقامية، فيما قسم منهم يعتقد أنه لا سبيل للمغادرة، فالوضع الصحي في بلدانهم أسوأ بكثير، سوء الوضع الاقتصادي الذي كان سببا في هجرتهم.(https://bit.ly/3ntS9ts)

2. توظيفات مخرجات الفقر في تجمعات الهجرة واللجوء

على الرغم من أن الفقر يظل مرتبطا بالمعاناة الإنسانية لمجموعات بشرية واسعة، إلا أنه بالنسبة لفئة المهاجرين واللاجئين يمكن أن يظهر في توظيفات عديدة، وله أن يخدم أجندات مختلفة، بل ينظر إليه في صميم السياسات الداخلية للقوى الكبرى، مع إمكانية عكس الحقائق بشأن أولوية التكفل الإنساني على اعتبارات الأمن.

أ. فقر المهاجرين في خدمة الصور النمطية وأجندة التطرف

يشكّل المهاجرون بصفة عامة فئة هشة في تراتبية الأمن والاستقرار، حيث أنّ المعاناة التي يواجهونها؛ تكون كفيلة بإفقادهم القدرة على تلبية متطلباتهم وحماية أنفسهم، في حين أنّ ضغوط الاحتياج لديهم قد توجّههم نحو المسار الإجرامي، ويتعزز ذلك مع الشعور بجسامة الإقصاء الاجتماعي لهم في البلدان المستقبلة لهم، أين تطالهم المطاردات والغرامات، ويتمّ التضييق عليهم في مصادر العيش؛ ليتحوّل المهاجرون إلى التخفي والسرية في تنقلاتهم وأنشطتهم، ممارسين لأعمال الاجرام من تسول ونشل وتزوير وسرقة، وتجارة للممنوعات والدعارة، وتداول للأسلحة الخفيفة والمخدرات، ويوجهون أساليبهم الإجرامية نحو ضحاياهم من مواطني الدول المستقبلة تحت مبررات الحاجة وتغطية الحد الأدنى من متطلبات الإعاشة والإقامة، بل ويمتد الأمر إلى أعمال التحرش والاعتداءات الجنسية، المفارقة التي يحملها وضع الهجرة واللجوء، أنّ كثيرا من هؤلاء الوافدين يستغلون ما تتيحه الدول في الغرب من حرية تنقل، وأنماط حياتية مختلفة عن ثقافة المهاجرين، مما يولّد مشاعر العداء، والسلوك التعميمي بشأن وصف كل المهاجرين واللاجئين بالإجرام، وفي هذا الإطار قال يواخيم هيرمان *Joachim Herrmann* وزير داخلية بافاريا الألمانية(2019) في ربطه بين المهاجرين والعنف، ومطالبته بطردهم والتصدي لهم بحزم:

"**الآن يفد إلينا على نحو واضح أشخاص من ثقافات أخرى، حيث تكون فكرة اللاعنف في أوطانهم غير بديهية مثلما نتبناها هنا... يجب التحدث على نحو واضح: يأتي إلينا هنا أفراد ينخرطون على نحو أسرع بكثير بعنف في معارك، فهم عايشوا عنفا على مستوى أعلى بكثير مما عايشناه. لدينا هنا خطورة مرتفعة، حيث تظهر الإحصائيات الجنائية ذلك بوضوح**".(http://bit.ly/2LA9ALC)

يمثّل هذا التصريح واقعا تسنده كثير من المعطيات؛ بشأن تحول طالبي اللجوء والمهاجرين بصفة غير شرعية إلى مكوّن بشري محتضن للإجرام، وذلك بحكم الاختلاف الثقافي، والحاجة الشديدة والفقر المدقع للأفراد والأسر التي تجد أمامها عالما من الرفاه والتقدم والغنى، يقدم لها ذلك التفاوت بين وضعها وما تراه مبررات نفسية للإجرام، خصوصا مع سقوط رابط الانتماء للوطن، ومعايشة العنصرية والتمييز، وهو ما يجعل الفقر أرضية للعنف ضد المجتمع المستقبل، الذي يبدأ على أساس الاعتقاد بالفرصة في الحصول على ما يغطي الاحتياجات الأساسية للأفراد، ليصل إلى مستويات التطرف والعداء للدولة المستقبلة عند الصدمة بالواقع المخالف، كما اتضح ذلك من قدرة الجماعات المتطرفة وذات الفكر الديني المرتبط بالعنف، على تجنيد الشباب العاطل والفقير، خصوصا في الفترة التي أعقبت نشوء تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام المعروف اختصارا بداعش، والذي نقل مستوى التخوفات من ربط الفقر لدى المهاجرين واللاجئين بالجريمة التقليدية، إلى مستوى ربط ذلك الفقر بالإرهاب والعمل المسلح ضد الدول الغربية، على غرار ما اتضح في نماذج لجهاديين من فرنسا وبلجيكا خاصة.

ب. المهاجرون واللاجئون الفقراء: ضحايا وجناة

يتصل الانخراط في السلوك الإجرامي في مناطق المهاجرين الفقيرة، بتشجيع الهجرة غير الشرعية، والتي هي في الواقع تزيد أوضاع تجمعات الهجرة واللجوء سوءً، أين ينخرط المهاجرون واللاجئون بشكل متزايد في بناء شبكات لتهريب مواطنيهم أو غيرهم من الذين يريدون الهجرة، ويأخذون لقاء ذلك رشى وعمولات، وهو ما صار بمثابة أنشطة إجرامية منظمة، تسهل بشكل منهجي الدخول غير القانوني للمهاجرين، وتتداخل فيها أعمال التزوير للهويات وتنظيم رحلات الانتقال البحرية خاصة، ويكون فيها الوسطاء والمرشدون والسماسرة، وقد لا تنته تلك العمليات المرجوة، فكثيرا ما يتم الإبلاغ عنهم، هذا إذا لم يغرقوا أو يتخلى عنهم المهربون سواء قبل محطات الوصول، أو يتخلون عن دفة قيادة قوارب المهاجرين، ويختلطون بالمهاجرين لتجنب الملاحقة القضائية، وفي حالة عدم توقيف هؤلاء المهربين، فهؤلاء سيستمرون في أعمالهم الاجرامية، والتي قد لا تؤدي إلى نجاح المهاجرين في بلوغ وجهتم النهائية، وإنما التحول إلى ضحايا للاحتيال(Carling2007, pp316-343)، ليتم سلب مدخراتهم ومتعلقاتهم، بما يمنعهم من إكمال مسار رحلاتهم، ولا العودة إلى أوطانهم، ومن شأن هذا الوضع غير المتوقع وغير المحسوب له من طرفهم، أن يجد الضحايا أنفسهم أمام القبول بالبقاء في مراكز الاحتجاز والايواء الجماعي في أسوأ الظروف المعيشية، أو أن يعتمدوا على أنفسهم في سد احتياجاتهم، مهددين بالاعتداءات التي تطالهم، وكذا التفكك الأسري، وفقدان الرعاية الصحية.

تعاني المناطق الفقيرة التي يقطنها المهاجرون من خطر الانتهاكات الجنسية التي تستهدف الفئات الهشة، أين يستغل الجناة حالة الفقر الشديد المنتشرة وسط اللاجئين والمهاجرين؛ حيث تطال تلك الانتهاكات الأطفال والنساء، وتزداد خطورة الوضع بترسّخ مهن الدعارة وتجارة الجنس، وما تسفر عنه من أمراض ومواليد غير شرعيين، وتكسير لبنية الأسر والقيم المجتمعية والأخلاق، ويضاعف الفقر المتزايد مآسي آلاف من الأفراد ويحد من خياراتهم، ويزيد من مخاطر عمالة الأطفال غير القانونية وتعرض الشبان والنساء لأعمال السخرة، واحتمالات أن يقع اللاجئون والمهاجرون خاصة بصفة غير شرعية ضحايا الجريمة المنظمة (Srivastava Et al 2013, p.04)، أو أن يصيروا مجندين قسرا في الأعمال القتالية، على غرار ما تسجله التقارير بشأن توجه إيران إلى الاستفادة من تواجد قرابة ثلاثة ملايين لاجئ أفغاني على أراضيها يعانون الفقر الشديد، عبر تحويل آلاف من هؤلاء إلى سند لقوات النظام السوري، أين تشكلت منهم ميليشيا تحمل اسم فاطميون، وتشكّل من اللاجئين الباكستانيين ميليشيا أطلق عليها اسم زينبيون، وهي ميليشيات كان لها دور محوري في أعمال الاقتحام والاستيلاء على المدن السورية التي كانت بحوزة المعارضة السورية، وكان من المفيد جدا أن قتلى تلك الميليشيات لم يكن لتتحدث عنهم دولهم الأصلية، أو تشجب اشتراكهم القسري في حروب لا تعنيهم. (http://bit.ly/2L7trSA)

جانب آخر يضاعف الهواجس الأمنية بخصوص العلاقة بين الفقر لدى المهاجرين واللاجئين وانخراطهم في العنف، هو ظاهرة اللاجئين المقاتلين؛ حيث أنّ غياب فرص للعمل وانعدام الدخل يغري باتباع الدعوات التي تقوم على تشكيل العصابات والحركات المسلحة، بدعوى فرض النظام في تجمعات اللجوء، لتتحول إلى هيكل عسكري مواز لسلطة الدولة المستقبلة في تلك المناطق، من مصلحة قادته أن تزداد معدلات الفقر لدى اللاجئين ويكونون هم قناة الاتصال الوحيدة مع العالم الخارجي، ومنفذ الانفاق المالي ورعاية المشاريع التي توجه إلى اللاجئين، والتكلم نيابة عنهم والادعاء بتمثيلهم، ويعطي نموذج المخيمات الخارجة عن سلطة الدولة في لبنان وفي الكونغو والسودان مثالا عن تشكيل تهديد جدي للدولة، جراء قبولها بتجمعات للمهاجرين خارج المناطق الحضرية، أو بأغلبية لهم في أحياء أو مدن صغيرة، تتحول فيها الغلبة لهؤلاء على حساب السكان

المحليين، كما أنّ التجمعات الخاصة باللاجئين والمهاجرين قسرا تحمل احتمالات أن تكون حاضنة للمنظمات المسلحة على اختلاف ميولاتها، ويعطي مخيم عين الحلوة في لبنان صورة لهذا الاحتمال. (صالح 2007)

كل تلك الوقائع وصور المعاناة المشار إليها؛ تشير إلى حالة من العلائقية بين تراجع مستويات الأمن، وزيادة مستويات الهجرة واللجوء في العالم، التي تضغط باتجاه مضاعفة أعداد الفقراء، وإفقادهم قدراتهم المالية، وإمكانية التأقلم والتكيف مع الأوضاع الجديدة التي سيواجهونها، أو سيعيشون ضمنها لسنوات قادمة، قد تدوم عقودا وتشمل أجيالا، وما تم الاعتقاد بأنه إقامة مؤقتة، ستتحول إلى استقرار دائم محاط بقدر واسع من اللامبالاة الدولية والإهمال العالمي.

3. الفقر في تجمعات اللجوء والهجرة: بين الضواحي الفرنسية ومخيم الزعتري

تشمل خريطة تموضع اللجوء والهجرة القسرية بسبب الفقر، مجالا يمتد من شرق آسيا حيث هناك ملايين البنغال والروهينغا والأفغان، مرورا بآلاف من الأفارقة واليمنيين في الدول العربية الآسيوية، يعيشون تحت أسوأ الظروف، فيما يعاني آلاف آخرون من حزام المجاعة الافريقي في دول العبور بشمال إفريقيا وجنوب أوروبا، وتتكدس أعداد مماثلة في مخيمات اللجوء في افريقيا الوسطى، وغرب افريقيا والبحيرات الكبرى، وتسود بينها الأوبئة وسوء التغذية، وتقل المساعدات الموجهة إليها، مع معدلات فقر قياسية، كما أنّ أمريكا اللاتينية ليست بمعزل عن تدفقات اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين، بسبب الانهيار الاقتصادي، والفقر في الدول التي صارت طاردة لمواطنيها، وغير قادرة على إقامة منظومة قادرة على تغطية احتياجاتهم..

أ. الضواحي الفرنسية كنموذج لظاهرة الفقر في تجمعات الهجرة واللجوء

ساهمت عديد العوامل التاريخية والاقتصادية في أن يقصد ملايين المهاجرين فرنسا على امتداد عقود من الزمن، واحتاجت هذه الأخيرة لاستقطاب هؤلاء للخروج من الأثار السلبية للحرب العالمية الثانية، وأن يقوم هؤلاء بجهود إعادة البناء والنهوض الاقتصادي لفرنسا، خصوصا بعد خسارتها المتتالية لمستعمراتها، وإخفاق القوة العسكرية في الحفاظ على تلك المستعمرات، ولقد جرى تسهيل تنقل هؤلاء المهاجرين في البداية، ولم يكن هناك تشدد بشأن التحاق أسرهم، وكذا الهجرة السرية لألاف المهاجرين الأخرين، فيما يمكن أن يوصف بأنه إخفاق في سياسات الهجرة، وعدم فعالية الأطر التقليدية لتنظيم الهجرة، وذلك على مدار عقود (أنوزلا 2020، ص14) .

الواقع أنّ المهاجرين في فرنسا -خاصة العرب والأفارقة منهم- ظلّوا يعيشون على الهامش، فمن الناحية العملية لا يدخل أغلبهم في التقسيم الاجتماعي للعمل القانوني المنظم، أين يعمل آلاف منهم بشكل سري، وفي غياب التأمين الصحي والعدالة في الأجور، أما من ناحية الإقامة فهم على هامش المدن الفرنسية، إذ يسكنون أطرافها أو ما يعرف بالضواحي *Banlieue*، وهي كلمة فرنسية ذات مدلول قانوني تعني ضواحي المدن، مقسمة إلى جزئيين ban و lieue، وتعني حرفياً المنطقة المحظورة، تستخدم لوصف المنطقة حول المدينة التي تخضع لحكم المدينة (Paquot 2008, p.122) ، التي بدأت مناطق صغيرة بنتها السلطات الفرنسية على اعتقاد أنها إقامات مؤقتة، ضمن مشاريع سكنية منخفضة التكلفة، لتستوعب هؤلاء المهاجرين في انتظار تجهيز بديل الإقامة، وهو ما لم يتحقق في العقود الموالية، وصار كبر المشكلة مغريا بإهمالها، ودفع المهاجرين إلى تدبر الأمر

بأنفسهم، لأن ما صار يهم هو أن يكون هناك الحد الأدنى من النظام والأمن، وتطبيق قوانين الجمهورية الفرنسية.

مع نهاية الحرب الباردة؛ وتغير كثير من المفاهيم بشأن التهديدات والأمن، ومع تصاعد الجدل بشأن الهوية، خصوصا مع دخول فرنسا في فضاء تكاملي أوسع هو الاتحاد الأوروبي، ومع سرعة تدفق المعلومات وسلطة الإعلام وحرية الاتصال على نحو غير مسبوق، بدأت تتكشف أوضاع فرنسا العميقة، ومعها تعقيدات الوضع السكاني ومطالب العدالة الاجتماعية، ومطالب المساواة التوزيعية، ومدى التباين في الاستفادة من الاهتمام الحكومي بين المناطق الفرنسية، وضرورة أن تتم المعالجة الاقتصادية بالتوازي مع الجانب الاجتماعي، وهو ما كشف عن فجوات عميقة من المعاناة، حيث الصعوبات الاجتماعية أكثر حدة في الضواحي الباريسية التي تعتبر حساسة، والتي يعيش فيها 4,7 ملايين شخص أي 7,5% من إجمالي السكان في فرنسا، بحسب المرصد الوطني للمناطق الحضرية الحساسة(l'Observatoire National des Zones Urbaines Sensibles (ONZUS سنة 2015، وحيث يفوق الفقر في هذه المناطق بثلاثة أضعاف مستواه في سواها من المناطق، بينما الأمية أعلى بأربع مرات (12% في 2012)، ونسبة البطالة تبلغ فيها 24% في مقابل 10% تقريبا على المستوى الوطني، بحسب التقرير (جريدة الشرق الأوسط، 2015/01/27).

لطالما تم الانتقاص من شأن المهاجرين واللاجئين في فرنسا، وعزلهم في مناطق سكنية أقرب ما تكون للمحتشدات ومراكز الاحتجاز، كما جرى تذكيرهم دوما بدونيتهم وتخلفهم، في حين تمّ التبرؤ من الخدمات التي قدمها هؤلاء لفرنسا خاصة في حروبها الاستعمارية، على غرار المقاتلين الجزائريين في الجيش الفرنسي إبان الحرب العالمية الثانية ثم في حرب الهند الصينية وحرب التحرير الجزائريين، أين استمر اطلاق لفظ الحركى على هؤلاء لتمييزهم كخونة لأوطانهم، وانسحب الأمر في الإهانة على أبنائهم وأحفادهم الذين استمروا يشعرون بعقدة الذنب تجاه وطنهم الأم بحكم أفعال أبائهم، وبحقيقة عدم تقبلهم من وطن اللجوء لاختلافهم العرقي واللغوي، ورغم تخلصهم من كل أسباب التفرقة وإهمالهم لانتمائهم العربي والأمازيغي والإسلامي، غير أنهم استمروا فرنسيين من أصول جزائرية أو من أصول مغاربية أو إفريقية، حيث يتم التسرع في تجريمهم وينالون الإهانة في الخطاب الإعلامي والسياسي، لدرجة أن وزير الداخلية الفرنسي نيكولا ساركوزي *Nicolas Sarkozy* - والذي صار رئيسا فيما بعد- وصف سكان الضواحي الفرنسية سنة 2005م، بأنهم حثالة سيئو التربية، وأنّ تلك المناطق تحتاج تنظيفا صناعيا، وذلك عقب اندلاع انتفاضة لقاطني تلك الضواحي، خلّفت خسائر جسيمة وعددا كبيرا من الموقوفين، واضطرت معها الحكومة الفرنسية إلى فرض حالة الطوارئ لمدة ثلاثة أشهر(حمودة 2013، ص.ص56-55).

تعبّر أزمة الضواحي الفرنسية عن انفراط العقد الاجتماعي القائم بين العمالة الرخيصة الوافدة، رغم حصولها على الجنسية الفرنسية، والرأسمالية المتمثلة في الطبقة الارستقراطية من أصحاب المصالح الاقتصادية والقوى السياسية الفرنسية، وكيف أنّ الفقر المتغلغل في تلك الضواحي الباريسية أو في باقي المدن الفرنسية على غرار مدينة مارسيليا أين يعيش أكثر من نصف سكانها تحت خط الفقر، أبان عن تعسف وإهمال شديدين لمجموعة سكانية مهمة، كان من الممكن الاستفادة منها بدلا من دفعها إلى الجريمة والعنف، حين يشعر الأفراد بأنّ الأمر لا يتعلق فقط بمحاربة البطالة وإخراجهم من الفقر، وإنما أن يشعروا أنهم مواطنون فرنسيون فعلا، وبالنسبة إلى مدير البحوث بالمركز الفرنسي للأبحاث العلمية، لوران موكييلي Laurent

MUCCHIELLI؛ مؤلف كتاب "عندما تشتعل الضواحي: عودة على أحداث نوفمبر 2005"، les *Quand* *banlieues* brûlent : Retour sur les émeutes de novembre *2005* فإن:

"**النخبة الباريسية لا تعير انتباها لحجم التباينات الاجتماعية والاقتصادية، فالسكان، شبابا أم مسنين، يتحدثون عن معضلة البطالة، البعض يمكن أن يقبل بالوضع، غير أن البعض الآخر سيسقط في الانحراف وتجارة المخدرات، وحين نسألهم لماذا؟ يجيبون بأن لا مكان لهم في النظام، وأنهم وجدوا أنفسهم خارجه، ما يعني أن هذا الأمر أضحى بديلا لهم.**" (جريدة العرب، 2017/03/08)

يعاني سكاني الضواحي الفرنسية من إهمال رسمي بشأن المخصصات المالية والانشاءات ومشاريع الخدمة العامة، وامتد ذلك لأن يشمل الخدمات الأساسية التي يستفيد منها المهاجرون، في حالة من عدم التساوي في الاستفادة، وبمعاملات تمييزية واضحة، وقد لوحظ أنّ هناك تمييزا عنصريا يطال المهاجرين وأبناءهم في المدارس الفرنسية؛ يدفع لأن تكون الدراسة في المستويات الأعلى حكرا على الفرنسيين، وعبر وضع شروط التحاق صعبة وبنفقات باهظة، لا يتمكن أبناء الأسر الفقيرة من المهاجرين من الاستمرار في الدراسة، وعادة ما يتوقفون عن التعليم مبكرا (http://bit.ly/35ndA9l)، ليصبح الكثير من الشباب مهمشين وفاشلين، ينجذبون نحو الإجرام والإدمان، وإذا كان الوضع بالنسبة لمهاجرين مقيمين من عقود على هذا النحو، فإنه في حالة من السوء والإجحاف الشديد في حق المهاجرين الجدد خلال العقد الماضي خاصة.

ب. معاناة مخيمات اللجوء: مخيم الزعتري نموذجا

شكّلت المخيمات المقامة في مناطق مختلفة من العالم، والمخصصة لإيواء اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين؛ استجابة دولية ووطنية لعدد من الدول للتعامل مع مشكلة الهجرة واللجوء، وبين إرادة في جعل ذلك الاجراء حلا مؤقتا في انتظار تسوية وضعية هؤلاء أو ترحيلهم، وبين اتخاذه كآلية لتثبيت أوضاعهم في ظروف قاسية، ليشملهم الإهمال وعدم الاهتمام، وإلقاء مسؤولية الأمن والإعاشة وكل مناحي الحياة الأخرى إما على المهاجرين أنفسهم، أو تحويل ذلك إلى جهود منظمات خيرية وتطوعية والاسهام الدولي في المساعدة والعون الإنساني، إلا أنه اتّضح أنه وبالرغم من تلقي اللاجئين في المخيمات ومراكز الايواء قدرا من الحماية والمساعدة، إلا أن هناك اختلالات في آلية التكفل، حيث أنّه ورغم حصول قاطني المخيمات على معونات شهرية، إلا أنها تبقى ضئيلة القيمة جدا، ويتعرض أصحابها لخصومات متنوعة، ويضطرون إلى توفير الفارق بخصوص الحصول على إطعام بديل، أو لتوفير مستلزمات منزلية أو ألبسة ملائمة لتغيرات الطقس، وكذا حفاظات وحليب للأطفال، في حين أنّ مصادرهم للدخل تظل محدودة جدا، فمعظم الأعمال التي تعرض على المهاجرين مرتبطة إما بقطاع البناء أو بقطاع الزراعات الموسمية، وهم يشتغلون في الغالب بنصف أجور العمال الشرعيين، مع خطر التبليغ عنهم باستمرار، وفقدان كل الحقوق في التعويض في حالة حوادث العمل.(http://bit.ly/3sbtFZu)

يجسّد مخيم الزعتري مثلا لتلازم الفقر مع حالة اللجوء والهجرة غير الشرعية، فهذا المخيم الذي يقع شمال شرق الأردن، على بعد 75كم عن العاصمة عمّان، أقيم على عجل في جويلية 2012م، وقد جرى إنشاء هذا المخيم كجزء من الاستجابة لحالة الطوارئ الضخمة التي أنتجتها الحرب الأهلية السورية، ليستقطب الأعداد الهائلة من اللاجئين السوريين الفارين من تلك الحرب منذ 2011م،وتحوّل مع مرور السنوات إلى رابع أكبر مدينة في الأردن، وإزاء هذا الوضع تُركت الأردن أمام مسؤولية كبيرة في رعاية تجمع سكاني ضخم(Weston 2015)، وهي الفقيرة في الموارد، إضافة لمعاناتها ضغوطا اقتصادية متزايدة، والواقع أنّ

استضافة المهاجرين واللاجئين بأعداد كبيرة ودون مدة زمنية واضحة للمغادرة، وفي ظل غياب تكفل دولي بهم، تؤدي إلى الضغط على موارد الدولة المستقبلة، وإنهاك اقتصادها على غرار ما يعاني منه لبنان والأردن، أين يتنافس الوافدون مع السكان المحليين على الموارد المتاحة مثل العمل والإسكان والأراضي والمياه، بما يؤدي إلى كساد الأجور، وارتفاع أسعار السلع والخدمات والعقارات، وفي الأخير فإنّ ذلك الوضع يؤدي إلى تدمير البنية الاقتصادية للبلد المضيف من جهة، وإفقار المهاجرين واللاجئين بسبب عدم كفاية المداخيل التي يحصّلونها في سد احتياجاتهم الأساسية، وعدم قدرتهم على الادخار لمواجهة المطالب الصحية والتعليمية خاصة، وحالة الاستنزاف الشديدة لمواردهم واضطرارهم لبيع ما يمكن بيعه، ليصلوا في الأخير إلى وضع المعدمين تماما.

تشكّل معاناة قاطني مخيم الزعتري نموذجا لقصور الأدوات الدولية وسياسات التدخل الإنساني، عن احتواء تداعيات فقدان الأفراد لموارد الانفاق، وتأمين الإقامة ومستلزمات الحياة اليومية؛ أين تتوسع دائرة الفقر والحاجة إلى مستويات من العوز الشديد، حيث صارت أقصى تطلعات المهاجرين الظفر بحصة من الطعام، ضمن ما يعرف بالسلال الغذائية التي تحوي في الغالب مواد متدنية الجودة أو منتهية الصلاحية، كما يكون من رفاهية اللاجئ الحصول على خيمة للإقامة وتحصينها من الاضطرابات الجوية، دون التفكير كثيرا بشأن مسائل الصحة والتعليم والأمن، كما يمكن تسجيل خروقات بشأن شفافية الإنفاق ووصول المساعدات إلى قاطني المخيمات خاصة من السوريين، حيث يتم تداول أخبار بخصوص تحويل تلك المساعدات عن وجهتها الحقيقية، كما يتم عرض المواد الغذائية والبطانيات والخيام وغيرها من المواد الأخرى التي تحمل شعار المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للبيع بشكل علني (http://bit.ly/3otA4gj).

تظهر مأساة الفقر في مخيم الزعتري بالأردن في أحد أسوأ تجلياتها؛ في اضطرار العديد من الأسر اللاجئة إلى إرسال أبنائها إلى سوق العمل، لمواجهة الظروف المعيشية القاسية التي يعاني منها سكان المخيم، بعد تخفيف أغلب منظمات الإغاثة الدولية لمساعداتها للاجئين السوريين، وبحسب إحصائيات منظمة الأمم المتحدة للطفولة "يونيسيف"(ماي 2019) فإنّ حوالي 5 آلاف طفل من 25 ألف طفل في مخيم الزعتري منقطعون عن الدراسة لأسباب من أبرزها الالتحاق بسوق العمل (http://bit.ly/3bnFBRW) ، وتتفاقم هذه الوضعية مع مرور الوقت، أين يلتحق أطفال أخرون بدائرة التسرب المدرسي، فيما تواجه الفتيات احتمال التزويج المبكر لهن، وتكوين أسر ، هنّ مازلن صغيرات على القيام بأعبائها، كما تكن أكثر عرضة للعنف الزوجي، وأيضا للمضاعفات الصحية، والتعرض للأمراض خاصة النفسية منها.

خاتمة

إنّ اضطرار الملايين لمغادرة بلدانهم ، والاستقرار في أماكن أخرى من العالم، جعلهم عرضة لفقدان ظروف العيش المقبولة إنسانيا، خصوصا مع حالة من الإهمال والتراخي الإنساني في حمايتهم، وهشاشة نظم التكفل بالمهاجرين واللاجئين، إضافة إلى المنظور العنصري والتهميش الذي يعاني منه هؤلاء، بحكم اختلافهم عن مواطني الدولة التي صاروا مقيمين فيها، وفي الغالب بشكل غير شرعي، والواقع أنّ اشتداد ظاهرة الفقر التي تمتد وتتعمق لتمسّ أوسع نطاق وتعداد من ملايين الأفراد، أسفرت عن أشكال من العنف والمعاناة، وجسّدت صدمة بشأن التضامن الإنساني، وغياب الرؤية الدولية لتجنيب المهاجرين واللاجئين مآسي من الجوع والتشرد والتمييز، على نحو لا ينسجم مع سمات التقدم والحضارة وحقوق الانسان.

- يواجه المهاجرون واللاجئون في العالم أوضاعا تدفع لإعادة ترتيب الأولويات لديهم، وذلك التكيف مع أوضاع جديدة قد يقدّر لها أن تكون مستمرة لعقود لاحقة ويتوارثها أجيال من أبناء اللاجئين والمهاجرين، حيث أن الاستقرار في مخيمات أو مراكز تجميع أو في ضواحي المدن الكبرى من شأنه أن يفرز توزعا سكانيا كبيرا، تزداد فيه معدلات الفقر وغياب التغطية الغذائية والصحية والتعليمية، وتعمه البطالة.

- إنّ الضغط على موارد الأفراد واستنزافها، ليس حلا في دفع هؤلاء إلى العودة إلى أوطانهم، حيث يعمل المهاجرون على تجميع أنفسهم، والعيش على الحد الأدنى من الاحتياجات، بل إنهم ينجحون في التكيّف مع حالة الفقر الشديد، لكن ذلك يكون على حساب الأمن بجوانبه المختلفة، بما يحولهم إلى قوة معطّلة، وسببا لمضاعفة الانفاق المالي لمعالجة آثار المشكلة دون جوهرها.

- يمكن التعرض إلى مخرجات الفقر السلبية في تجمعات الهجرة واللجوء، عبر استعراض جملة من الأمثلة عبر العالم، والتي تبين كيف أدى الفقر وسط تلك التجمّعات، إلى مشكلات حوّلت الوضع من الجانب الاجتماعي إلى التكييف الأمني، وتبريرات الصراع الحضاري والعداء بين معتنقي الأديان، وسطوة اليمين المتطرف بسياساته العنصرية والتمييزية، وكيف لتلك المخرجات أن تتجه لزيادة المخاوف بشأن الهجرة واللجوء على الصعيد العالمي ككل.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أ- الكتب

01-حمودة، نضال(2013). **الوجه الأخر للثورات العربية**، بيروت، دار الفارابي للنشر.

02-سومافيا، خوان (2003)، **الخلاص من الفقر**، تقرير المدير العام لمؤتمر العمل الدولي: الدورة 31، مكتب العمل الدولي، جنيف.

03-مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات (2020). **التيار اليميني في الغرب: الصعود... والتأثير**، اسطنبول.

الدوريات

01-طويل، فتيحة (جوان 2014)، **أمراض الفقر وسط الأحياء المتخلفة: دراسة ميدانية بمدينة بسكرة**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، العدد 15، ص ص 11-23.

02-أنوزلا، علي (2020/10/07)، **ماكرون يذكي صراع الهويات القاتل**، العربي الجديد، قطر، العدد 2228.

03-جريدة الشرق الأوسط(2015/01/27). **الشباب الفرنسي يشتكي من التمييز في ضواحي باريس الأكثر فقرا**، العدد 13209.

04-جريدة العرب (2017/03/08)، **فقر وتهميش وعنف فرنسا تشهد قطيعة بين الدولة ومواطنيها**، لندن، العدد 10565.

05- صالح، محمد (2007/2/20)، **عين الحلوة: عاصمة الشتات... وتوازن «الرعب الفلسطيني»**، جريدة السفير، لبنان.

الروابط الالكترونية

01-أبو قديري، أريج(2013/07/26). **عن الزعتري والزعتري الأخر: المخيم والقرية**، الرابط: **http://bit.ly/3otA4gj** ، تم التصفح بتاريخ: 2019/10/11.

02-بيبي، شريف(2019/10/17)، **عنف وتمييز وحربات مسلوبة... يوميات مهاجرين في مالطا**، الرابط: http://bit.ly/3sbtFZu، تم التصفح بتاريخ: 2020/12/09.

03-زيدان، أحمد موفق. (2018/01/02)، **فيلق فاطميون الأفغاني: رأس حربة إيرانية"**، الرابط: **http://bit.ly/2L7trSA**، تاريخ التصفح: 2019/08/01.

04- الشوابكة، ماهر(2019/05/11). **مخيّم الزعتري: تسرب مدرسي متسارع لمواجهة الفقر**، على الرابط: http://bit.ly/3bnFBRW ، تم التصفح بتاريخ: 2019/10/11.

05-عنب بلدي(2018/04/04). **40 % من نساء وأطفال الزعتري مصابون بـ "الأنيميا"**، الرابط:http://bit.ly/35kPD2g ، تم التصفح بتاريخ: 2019/10/02م.

06- قناة DW عربية، (2019/08/05)، **وزير ألماني يحذر من ارتفاع خطر العنف لدى المهاجرين**، الرابط: **http://bit.ly/2LA9ALC**، تاريخ التصفح بتاريخ: 2020./12/07

07- قناة france24 (2019/01/21)، **باريس تستدعي السفيرة الإيطالية احتجاجا على تصريحات نائب رئيس الحكومة**، الرابط: **http://bit.ly/3q3JFe9**، تم التصفح بتاريخ: 2020/11/02.

08- قناة france24 (2020/03/31)، **معاناة العمال الأجانب بدول الخليج جراء فيروس كورونا**، الرابط: https://bit.ly/3ntS9ts تم التصفح في 2020/12/29.

09- معمري، مكي (2015/10/27)، **الصورة النمطية تلاحق سكان الأحياء الفقيرة في فرنسا**، الرابط: **http://bit.ly/35ndA9l** ، تم التصفح بتاريخ 2019/10/01،

10- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين(2017/12/15)، تقرير: **اللاجئون السوريون في لبنان إلى مزيد من الفقر**، الرابط:http://bit.ly/3nwEVfg ، تم التصفح بتاريخ:2020/10/07.

11- مؤسسة التدريب الأوروبية (2017)، **اجراءات دعم المهاجرين من منظور التوظيف والمهارات: الأردن**، النسخة العربية، إيطاليا، تورينو.

12- وكالة أنباء الإمارات(2019/01/22)، **الصحة العالمية: الإيدز والسرطان وأمراض القلب تهدد اللاجئين في أوروبا**، الرابط: http://bit.ly/3s8ZySw تم التصفح بتاريخ: 2019/09/07.

المراجع باللغة الأجنبية

01- Carling, Jørgen (June 2007).**Migration Control and Migrant Fatalities at the Spanish-African Borders,** The International Migration Review, Center for Migration Studies, Volume 41, Issue 2, pp. 316–343.

02- Nikolic-Ristanovic ,Vesna (2002). **Social Change, Gender and Violence: Post-communist and war affected societies**, Dordrecht, Netherlands ; Boston : Kluwer Academic Publishers.

03-Paquot, Thierry (2008).**Banlieues : une anthologie**, Lausanne, Presses poly-techniques et universitaires romandes.

04-Srivastava,RN(2013), **Child Abuse and Neglect: Challenges and Opportunities** ,New Delhi : Jaypee Brothers Medical Publishers.

05- Weston, Phoebe (05 Aug 2015).**Inside Zaatari refugee camp : the fourth largest city in Jordan**, The Telegraph.